والتفسير، وهذا طبيعي بالنسبة للعقل البشري، وإن كان الجميع متفقون على الأُصول إلاّ أن اعتماد الناس على روايات مختلفة عن أقوال وأفعال الرسول باختلاف الرواة جعلهم يؤسسون مذاهبهم عليها، وربما تكون الرواية قد بلغت أهل بلد ولم تبلغ غيرهم، خصوصا أن الأحاديث النبوية لم تكن قد تم تدوينها وتمحيصها وكان الاعتماد على الذاكرة والحفظ. وفي هذا الاختلاف بين المذاهب حكمة، لأن المسلم حر في أن يأخذ من كل مذهب ما يرتاح إليه قلبه ويقتنع به عقله، وكلها معبّرة عن جوهر الإسلام.. ومن مزايا الفقه الإسلامي أنه ترك باب الاجتهاد مفتوحا، لأن القضايا الجديدة التي تطرح للبحث كل وقت لن تنتهي ولن تتوقف عند حد، وكلما جاء جيل جاءت معه تصرفات وموضوعات وقضايا ومشكلات تحتاج إلى الاجتهاد في الوصول إلى الرأي الذي يتفق مع أُصول الدين. وليس الإمام مالك وحده هو الذي رفض توحيد أو إدماج المذاهب، ولكن الإمام أبو حنيفة أيضاً رفض التعصب لمذهب وكان يقول: لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي، وكان يقول بعد كل فتوى: هذا رأيي، فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب. كذلك كان الإمام الشافعي يتحفظ في التمسك بمذهبه، ويقول: إذا صح الحديث (الذي يستند إليه في فتواه) فهو مذهبي. ويقصد أنه إذا كان هناك حديث صحيح عن الرسول يخالف فتواه، فإن هذا الحديث هو الذي يجب الأخذ به. وقال الشافعي لتلميذه إبراهيم المزني: يا إبراهيم لا تقلدني في كل ما أقول، وانظر في ذلك لنفسك. وكان الإمام أحمد بن حنبل يقول: ليس لأحد مع ا ورسوله كلام. وكان يقول لكل تلميذ من تلاميذه: لا تقلدني ولا تقلد الإمام مالك ولا الأوزاعي ولا